

## مرسوم سلطاني

رقم ٧٥/٤٩

بتعديل المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٣/٢٥

المتعلق بتأسيس مصنع للاسمنت في السلطنة

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ١٩٧٣/٢٥ الصادر عنا في ١ جمادى الثاني ١٣٩٢ الموافق ١ يوليو ١٩٧٣ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة تبعا لما تضمنته مذكرة التفاهم الموقعة بالاحرف الاولى من قبل الحكومة والشركاء الفنيين وهم شركة اسوشيتد بورتلاند سيمنت مانيوفا كتررز المحدودة وسيمنتيا هولدينج هولدينج ٠١ ج بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥ بشأن تأسيس شركة اسمنت بورتلاند العمانية المحدودة .

نصدر المرسوم التالي :-

المادة ١ : يعرف هذا المرسوم بالمرسوم المعدل لمرسوم تأسيس شركة اسمنت بورتلاند العمانية المحدودة رقم ١٩٧٣/٢٥ .

المادة ٢ : تعدل المود التالي بيانها من مواد مرسوم تأسيس الشركة بحيث تصبح نصوصها كما يلي :-

١ ( ا ) المادة (٣) رأسمال الشركة :

يتكون رأسمال الشركة المدفوع من خمسة ملايين وخمسمائة ألف (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) ريال عماني مقسم الى أسهم اعتيادية بقيمة اسمية مقدارها عشرة (١٠) ريالات عمانية لكل سهم منها .

ب) المادة (٤) المساهمة في اسهم الشركة :

تتكون المساهمة في رأسمال الشركة وفق النسب التالية :-

واحد وخمسون بالمائة (٥١٪) تساهم بها حكومة سلطنة عمان والمواطنون العمانيون والشركات المملوكة لمواطنين عمانيين .

خمسة واربعون بالمائة (٤٥٪) يساهم بها الشركاء الفنيون الاجانب موزعة فيما بينهم كما يلي :-

اثنان وعشرون ونصف بالمائة (٢٢.٥٪) شركة سيمنتيا هولدينج .

اثنان وعشرون ونصف بالمائة (٢٢.٥٪) شركة اسوشيتد بورتلاند سيمنت مانيوفا كتررز المحدودة .

اربعة بالمائة (٤٪) تساهم بها شركة وكالات عمان المتحدة المحدودة .

يترتب ان تحتوي شهادات الاسهم الصادرة للمواطنين العمانيين والى الشركات المملوكة من قبل عمانيين ماعدا تلك الصادرة الى حكومة سلطنة عمان على بيان يوضح بأنه لايجوز بيع تلك الاسهم او تحويلها او رهنها او التصرف بها بأي شكل اخر الا للمواطنين عمانيين او لشركات مملوكة لعمانيين الا انها قابلة للتحويل بحرية فيما بين المواطنين العمانيين . اما الاسهم الصادرة باسم الشركاء الفنيين المذكورين فإنه لا يجوز تحويلها الى مساهم اجنبي اخر دون الحصول على موافقة من حكومة سلطنة عمان .

ج) المادة (٥) مجلس الادارة :

يتألف مجلس الادارة من سبعة اعضاء يمثل اربعة منهم المساهمين العمانيين ويمثل ثلاثة منهم الشركاء الفنيين . واي تعديل يطرأ على اعضاء مجلس الادارة يجب ان يراعى فيه توفير اغلبية في المجلس للاعضاء الذين يمثلون المساهمين العمانيين .

د) المادة (٦) اعضاء مجلس الادارة وصلاحياتهم :

يكون رئيس المجلس من بين الاعضاء الذين يمثلون المساهمين العمانيين . ينتخب مجلس الادارة عضوا منتدبا من بين الاعضاء الذين يمثلون الشركاء الفنيين .

هـ) المادة (١٤) الجدوى الاقتصادية :

تتخذ الحكومة الاجراءات المناسبة لتوفير الحماية لانتاج الشركة من المنافسة الناجمة عن الاسمنت المستورد وذلك في حالة وضمن حدود عرض ذلك الاسمنت داخل السلطنة بشروط قد تهدد الجدوى الاقتصادية لمشروع الشركة .

ولا يحق للحكومة او للشركاء الفنيين دون اتفاق متبادل المساهمة في شركات اخرى لصنع الاسمنت داخل سلطنة عمان خلال مدة عشر (١٠) سنوات اعتبارا من تاريخ مباشرة تشغيل المصنع وتستمر الحكومة طيلة تلك المدة بتقديم جميع المساعدات للشركة تمشيا مع سياسة الحكومة الانمائية شريطة ان تغطي الشركة احتياجات السلطنة الكاملة من الاسمنت ( ماعدا التقلبات المؤقتة غير المتوقعة ) وذلك من انتاج المصنع وبأسعار تتوافق مع مصلحة السلطنة والجدوى الاقتصادية للشركة . واذا رغبت الحكومة دون حصول اتفاق متبادل على النحو السالف ذكره في المساهمة في شركات اخرى لصنع الاسمنت او اذا لم تتمكن الحكومة لاسباب تتعلق بسياستها من الاستمرار في تقديم المساعدة الى الشركة حسبا ذكر أعلاه ترتب على الحكومة قبل حصول ذلك ان تعرض شراء اسهم الشركاء الفنيين مقابل ثمن يحدده مراقب حسابات محايد ويتم دفعه في الحال بنقد قابل للتحويل .

و) المادة (١٥) استخدام وتدريب العمال المحليين :

تعطى الشركة للمواطنين العمانيين الافضلية في الاستخدام على الايدي العاملة المستقدمة من الخارج ، وتبذل قصارى جهدها في استخدام

وتدريب المواطنين العمانيين على مختلف المهارات المناسبة الداخلة ضمن عملياتها والى الحد الذي لا تتوافر فيه ايدي عاملة محلية سواء كانت فنية او غير فنية يكون للشركة الحق في استخدام موظفين اجانب واستقدامهم الى السلطنة وفق انظمة ومتطلبات وزارة العمل ودائرة الهجرة .

المادة ٣ : فيما عدا التعديلات الواردة اعلاه يبقى مرسوم التأسيس بمواده الاخرى نافذا ومعمولا به .

المادة ٤ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر في: ٢ ذو القعدة ١٣٩٥ .

الموافق: ٦ نوفمبر ١٩٧٥ .

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

---

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٩١) الصادرة في ١٥/١١/١٩٧٥ .